

دائرة شؤون اللاجئين

حركة المقاومة الإسلامية - حماس



تشريعي غزة: شعبنا مُصرُّ على حق العودة

والكيان الصهيوني بتمريرها على حساب ثوابت الشعب الفلسطيني، وبالتالي فإن مسيرة "العودة الكبرى" التي انطلقت في تاريخ 30/آذار؛ تمثل رداً واحداً من الردود الشعبية الفلسطينية على صفقة القرن، وجريمة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بإعلان مدينة القدس عاصمة للاحتلال، وذلك كخطوة عملية لمواجهة مسلسل تصفية القضية الفلسطينية التي تتسارع في ظل تواطؤ عربي دولي وإقليمي، إن أمريكا والعالم أجمع لا يستطيع أن يلغي الهوية الفلسطينية وأصالتها التاريخية كواحدة من أقدس بقاع الأرض، ومهبط الأنبياء ومعراج النبي الخاتم (صلى الله عليه وسلم). وحذر من طأي اعتراف دولي أو عربي أو فلسطيني بيهودية الكيان الصهيوني، والذي يعني حكماً إمكان طرد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م، فضلاً عن عدم السماح بعودة اللاجئين إليها، وهنا ندين قرار الرئيس الأمريكي ترامب بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس مع التأكيد على أن القدس كلها أرضنا وعاصمتنا ومركز عقيدتنا".¹ وطالب كل الفلسطينيين والعرب والمسلمين بتوحيد خطابهم والإصرار على حق العودة الفردي والجماعي دون تفريط، ومقاومة كل الضغوط لمنع انهيار أي طرف أمام الترغيب أو التهيب، واعتبار الدفاع عن حق العودة بكل الوسائل المشروعة مهمة عربية وإسلامية، كما ينبغي على جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والقوى الشعبية والرسمية أن تقوم بواجبها كأمة واحدة؛ حفاظاً على ثوابت هذه الأمة ومقدراتها. وأكد على التمسك بمبادئ القانون الدولي العام وأحكامه وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحق العودة وفي مقدمتها قرار الجمعية العامة رقم 194 لعام 1948 والذي أكد حق اللاجئين الفلسطينيين للعودة إلى ديارهم وممتلكاتهم كحق شخصي للفرد، وجماعي لمجموع اللاجئين، ولا يمكن تفويض أية جهة بإبرام اتفاق يحرم اللاجئين من الحق في العودة لكل شبر من ديارهم التي شردوا منها، ورفض جميع البدائل المتعلقة بالتعويض والتوطين.² وطالب بالإبقاء على دور وكالة الغوث "الأونروا" كشاهد على استمرار قضية اللاجئين ورفع مستوى خدماتها والحيلولة دون تحويل مهماتها إلى جهة أخرى إلى حين عودة الشعب الفلسطيني إلى ديارهم.